وافقت على تعديلات «احتياطي الأجيال»

«اللجنة المالية» : رفض مشروع «الدين العام» بأصوات 4 نواب وامتناع واحد

■ الهاشم : القانون رفض بسبب مشاكله الكثيرة وعليه تحفظات وملاحظات جمة

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، في اجتماعها أمس، على مشروع قانون بتعديل مرسوم بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن احتياطي الأجيال القادمة، فيما رفضت مشروع قانون بشأن الإذن للحكومة بالتمويل من الأسواق المالية "الدين العام" برفض ٤ نواب وامتناع نائب عن التصويت.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها السابع عشر للتصويت النهائي على مشروعي قانونين بشأن الإذن للحكومة بالتمويل من الأسواق المالية "الدين العام"، وبشأن احتياطي الأجيال واقتراح بقانون في شأن تعديل المادة 8 من القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن مكافأة الخدمة للعاملين في الشركة الكويتية لخدمات الطيران "كاسكو".

وأوضحت الهاشم أنه بشأن الدين العام فقد تم رفضه بسبب غياب الإصلاح الحقيقي، معتبرة أن "مشروع قانون مشاكله كثيرة وعليه تحفظات وملاحظات كثيرة كررتها في أكثر من مناسبة".

وأكدت أنه " إذا لم تكن هناك خطة إصلاح واضحة تحتوي على إعادة هيكلة مالية إدارية للدولة فلن تتمكن من التعامل مع أي قرض تأخذه، متسائلة عن مصير تقرير اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي والذي لم يفعل حتى الآن؟

وزادت "وجهت الرسالة لأكثر من مرة بأن الأسواق العالمية تنتظر الإشارة من الكويت لتنفيذ طلب الدين العام، ولكن الآن البنوك العالمية تعي بأن تصنيف الدولة هبط من A+ إلى AA وهناك نظرة مستقبلية أن يكون بالسالب، فماذا ستفعلون؟

واعتبرت الهاشم أن "الحكومة ليس لديها التزام حقيقي لإصلاح الدخل، وما تم من تبادل الأصول بقيمة 2.3 مليار دينار مع صندوق الأجيال نفذ بدون خطة، مشيرة بأن الحكومة تمشي بنفس الأسلوب في موضوع الدين العام والذي يتم من دون رؤية واضحة.

وأضافت أن "الحكومة لم تقدم مع مشروع الدين العام أي خطة مفصلة لتنويع الإيرادات بالرغم من أننا ما زلنا دولة أحادية الدخل، متسائلة عن كيفية التصرف في ٢٠ مليارًا وفقًا للموارد المتاحة؟

وتابعت أن "الحكومة تقول إنها تحتاج ٨ مليارات لسد العجز الحالي، فكيف أقترض لتسديد قرض، وكيفية يتم التعاطي مع المشاريع الرأسمالية والتي لم يتم تعريفها إلى الآن، وما هي الضمانات التي سوف تمنح للبنوك العالمية بمعالجة الاختلالات المالية والهيكلية في الدولة؟

وزادت متسائلة "كيف لا يوجد لديكم خطة لتنوع مصادر الدخل، كيف تأخذون قرضًا وتصنيفكم الائتماني يتجه إلى السالب، فقط معتمدين على جدارة مالية من بقايا الماضي دون إيجاد منافذ أخرى"؟

وأضافت الهاشم "كوني رئيسة اللجنة المالية فأنا أنتظر دفاع وزير المالية عن قانون الدين العام في قاعة عبد الله السالم وتقديم خطة واضحة لإعادة الهيكلة ومعالجة الاختلالات المالية، ويبين ماهي المشاريع الرأسمالية ومشاريع الإنشائية، وهل يستطيع إيجاد موارد بديلة للدخل من أجل إقناع نواب الأمة بهذا المشروع".

وأكدت أهمية وجود وزير مالية قوي يبادر بوضح الخطط والحلول الاقتصادية، ويطرح القنوات الصحيحة التي يجب السير عليها في مواجهة الأزمات، ولا يقتصر دوره على تنفيذ توجيهات رئيس الوزراء.

وذكرت الهاشم بأن البند الثاني من الاجتماع كان حول مشروع القانون الخاص بتعديل مرسوم بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن احتياطي الأجيال القادمة ويقضي بأنه لا يجوز ولا يمكن بأي حال من الأحوال السحب من صندوق الأجيال وفي نفس الوقت لا يتم تحويل أيَ أرباح إليه اعتبارًا من نتائج الحساب الختامي للدولة من السنة المالية 2019 / 2020.

وكشفت عن وجود شبه توافق نيابي حكومي على هذا الموضوع، مشيرة إلى إضافة الحساب الختامي 2018 / 2019 للمشروع، وتعديل نص المادة ٨ من قانون ٣١ لسنة ١٩٧٨ بشأن السحب من صندوق الأجيال، لضمان عدم التعارض، ليتم التصويت على القانون بالموافقة بالإجماع.

وأشارت إلى تثبيت رأي الحكومة بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في شركة (كاسكو) وتمت الموافقة عليها بالإجماع.

ومن جهته أكد عضو اللجنة النائب ماجد المطيري موافقة الحكومة ممثلة بوزير المالية براك الشيتان على التعديل المقترح بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في شركة (كاسكو).

وأضاف أن قيمة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي الخطوط الكويتية تبلغ ٧ ملايين و١٦٤ ألف دينار.

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

■ المطيري : الحكومة وافقت على التعديل المقترح بشأن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في «كاسكو»

■ الحكومة تقول إنها تحتاج 8 مليارات لسد العجز الحالي فكيف أقترض لتسديد قرض؟

لحين وصول المشروع الحكومي

«الصحية» البرلمانية أرجأت مناقشة اقتراحات تعديل «مزاولة مهنة الطب» بشأن الولاية الصحية

■ حماد : قياديو «الصحة» الذين حضروا الاجتماع لم يعترضوا على التعديلات المقدمة

أرجأت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البت في اقتراحات بقوانين بشأن تعديل مرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة، فيما يتعلق بالولاية الصحية لحين تقديم الحكومة مشروعها بهذا الشأن.

وأوضح مقرر اللجنة النائب سعدون حماد ان قياديي وزارة الصحة الذين حضروا الاجتماع لم يعترضوا على التعديلات المقدمة، وأبلغوا اللجنة بتقديم مشروع شامل يتضمن هذه المقترحات.

وأضاف «تم تأجيل الاجتماع لحين وصول مشروع القانون يوم غد وهو عبارة عن مشروع قانون لمزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وتنظيم حقوق المريض والمنشآت الصحية»، مشيرا إلى أن مقترحات النواب سيتم تناولها مع مشروع القانون لإعداد التقرير النهائي ورفعه لمجلس الأمة.وقال حماد إن التعديلات المقدمة تتعلق بإضافة مادتين جديدتين برقم ٧ مكررو ٣٨ مكرر إلى مرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

■ اللجنة تتابع «كويتيون بلا رواتب» وستوجه الدعوة إلى العقيل بعد انتهاء فترة التسجيل على المنصة

■ حصانتي رفعت وأنتظر أن تحدد النيابة العامة لي موعدا وأنا جاهز للذهاب إليها

لها، مضيفا انه «تمت مناقشة هذه المقترحات في اللجنة اليوم بحضور وكيل وزارة الصحة والوكلاء المساعدين.

وبين حماد أن المادة ٧ مكرر تنص على انه «مع مراعاة ما ورد في أي قانون آخر لا يجوز إجراء أي عمل طبي أو جراحي إلا بموافقة المريض وإذا كانت إرادة غير معتبرة قانونا فلا يجوز إجراء أي عمل طبي أو جراحي إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة ، ويكون الحصول على الموافقة من ولي النفس للمريض من الأم او الزوجة أو من أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية الذين بلغوا سن الرشد ذكورا كانوا أو إناثا على حد السواء وذلك وفق الضوابط الذي تصدرها الوزارة».

وأضاف ان النص يشمل أنه «على الطبيب إجراء العمل الطبي أو الجراحي من دون الحصول على الموافقة بحالات الحوادث والطوارئ والحالات الحرجة التي تستدعي تدخلا طبيا بصفة ضرورية لإنقاذ حياة المريض أو عضو من أعضائه او تلافي ضرر ينتج من تأخر التدخل الطبي او إذا كان المريض بظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن إرادته وكان من المتعسر الحصول على الموافقة المسبقة وفقا لأحكام هذه المادة «.

من جانب اخر أكد حماد متابعة اللجنة لقضية «كويتيون بلا رواتب» كاشفا عن أنه سيتم توجيه دعوة إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بعد انتهاء فترة التسجيل على المنصة لمعرفة عدد المسجلين وعدد من تم تعيينهم وعدد المتبقين وأسباب عدم تعيينهم.

وفي سياق آخر قال حماد إنه «بشأن موضوع رفع الحصانة عني في إحدى القضايا أود توضيح أنه بعد مرور شهر من تاريخ وصول الكتاب ترفع الحصانة تلقائيًا، وأنتظر أن تحدد النيابة العامة لي موعدا وأنا جاهز للذهاب اليها»، مؤكداً سلامة موقفه مما نسب إليه.

أعرب عن شكره للخالد لتفاعله مع المطالب النيابية بتسريع فتح الأعمال التجارية

الفضل : تفاصيل كتيب الإرشادات الصحية لافتتاح بعض الأنشطة التجارية غير معقولة

أحمد الفضل

أعرب النائب أحمد الفضل عن شكره لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد لتفاعله مع المطالب النيابية بتسريع فتح الأعمال التجارية، والنظر في تعويض أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، مطالبا بضرورة مراجعة الاشتراطات الصحية والتي تعوق ممارسة تلك الشركات لأنشطتها.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس إن " تفاصيل كتيب الإرشادات الصحية لافتتاح بعض الأنشطة التجارية غير معقولة" وتدفع إلى كسر قرارات الحكومة، معتبرا ان هذه الإرشادات تفشل وتخرب أي قرارات إيجابية يصدرها مجلس الوزراء.

وأكد الفضل أن تقديم فتح أنشطة المرحلة الخامسة من دون السماح لها بممارسة أعمالها كاملة سيجعل مالك العقار يطلب إيجاره كاملا بحجة عودة النشاط، متسائلا " كيف تطلبون من الحلاق ألا يحلق ومن الخباز ألا يخبز؟".

وزاد متسائلا "كيف تطلبون من اللاعب في النادي الصحي أن يبعد عشره أمتار عن اللاعب الآخر فهل رأيتم مساحات الأندية الرياضية حتى تضعوا هذا الاشتراطات؟ وهل هذه الاشتراطات تقوم بها الدول المتقدمة؟".

وطالب الفضل بضرورة حجب السلطات الصحية عن إصدار مثل هذه القرارات أو الاستشارة قبل إصدارها، مؤكدا أنه لا يحجر على رأي السلطات الطبية ورغبتها في عدم إرهاق وحدات العناية المركزة. وأشار إلى أنه وفقا للدراسات فإن عدد الوفيات بين الكويتيين خلال هذا العام حتى أغسطس هي الأقل؛ حيث إن إجمالي الوفيات في ٢٠١٨ يصل إلى ١٤٧٤ وفي ٢٠١٩ يصل إلى ١٥٠٨، وفي ٢٠٢٠ يصل عدد الوفيات إلى ١٣٤٧.

وبين أن الوفيات الناتجة عن حوادث السيارات وفقا للإحصائيات في عام ٢٠١٧ وصلت إلى ٤٢٤ من مواطنين ومقيمين وفي عام ٢٠١٦ وصلت الى ٤٢٩ وفي عام ٢٠١٤ وصلت الى ٤٠١ حالة.

واعتبر الفضل أن الكويت طبقت أكبر حظر في العالم لافتا إلى أنه بناء على الأعداد الشهرية المعلنة فإنه يطالب مجلس الوزراء باستدعاء قياديي وزارة الصحة لمعرفة أسباب ثبات هذه الأعداد.

■ كيف تطلبون من الحلاق ألا يحلق ومن الخباز ألا يخبز؟

عقد الخميس الماضي

عبدالله الكندري: اجتماع «الداخلية والدفاع» الأخير باطل بسبب عدم دعوتي كعضو في اللجنة لحضوره

عبدالله الكندري

أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقديمه كتابا لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بعدم صحة انعقاد اجتماع لجنة شؤون الداخلية والدفاع الخميس الماضي والذي رفضت فيه الاقتراح بقانون في شأن تجريم الانتخابات الفرعية.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إنه طلب في كتابه أن يتم انعقاد اللجنة وفقا للقانون وأن توجه دعوة صحيحة للأعضاء قبل انعقاد الاجتماع بـ ٢٤ ساعة.

وأبدى الكندري استغرابه من انعقاد اجتماع اللجنة ورفضها الاقتراح بقانون المقدم من قبل عدد من النواب بتجريم الانتخابات الفرعية، وعدم وصول دعوة رسمية له لحضور الاجتماع بصفته عضوا في اللجنة.

وأوضح أنه وفقا للمادة ٥١ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تكون دعوة اللجنة قبل ٢٤ ساعة من موعد انعقادها على الأقل ويخطر الأعضاء بذلك.

وتساءل عن عدم دعوته للاجتماع مع العلم أنه قبل الاجتماع بـ٤٨ ساعة تمت الموافقة بإجماع الأعضاء على إحالة هذا الاقتراح ودراسته دراسة قانونية من قبل "الفتوى والتشريع"، مستدركا بالقول " أم أن رفضي القاطع للانتخابات الفرعية وتجريمها هو سبب عدم دعوتي؟".